

درر الحكام شرح مجلة الأحكام

@ 231 @ الفصل الرابع في مئونة التسليم ولوازم إتمامه : خلاصة الفصل : مئونة التسليم أي كلفته النسيقات التي تلازم المشتري هي 1 - نفقة التسليم في بيع المجازفة 2 - النفقة التي تتعلّق بالثمن 3 - أجره كتابة الصك 4 - النفقات التي يُلزَمُ بها في بعض الأحوال بمقتضى العرف والعادة (انظر المادة 129) النفقات التي تلازم البائع هي 1 - نفقة تسليم المبيع 2 - النفقة التي يكون مكلّفًا بأدائها في بعض الأحيان بسبب العرف والعادة (انظر المادة 291) (المادة 288) : المصارف المتعلقة بكتابة الثمن تلازم المشتري مثلاً أجره عدّ النفقود ووزنها وما أشبه ذلك تلازم المشتري وحده . لأنّ الوزن والعقد من إتمام التسليم ولمّا كان المشتري ملزماً بتسليم الثمن لزمه ما يتمّ به التسليم فأجره العقد والوزن اللذين هما من تمام التسليم الثمن يجب على المشتري أن يَدفعَها . ويُفهم من إطلاق قول المجلّة (المصارف المتعلقة بكتابة الثمن) أنّه إذا وقع بين المتبايعين خلاف في جوده الثمن وزعم المشتري الجوده فالنفقة التي تُصرف في سبيل ذلك تلازم المشتري (هندیّة) إلا أنّه إذا قبض البائع الثمن وأعادّه بزعم أنّه زُيّف فمّا يُنفق على وزنه وعده يُلزَمُ البائع لأنّ النقص من تمام التسليم وشرط لثبوت الرّد إذ لا تُثبت زيفته إلا بنقده وكذلك إذا كان شخص مدّيناً لآخر بدّين غير ثمن المبيع فأراد أداء الدين فأجره تعداد هذا الدين ووزنه تلازم المدّين إلا أنّه إذا ادّعى الدائن بعد استيفائه دينه استوفاه استوفاه بدّون عدّ فمصارف العقد والوزن عليهما لأنّه برقبضه الدّين أصبح في ضمانه (ردّ المُنْتَار) . (المادة 289) : المصارف المتعلقة بكتابة

الْمَبْدِيعِ تَلْزِمُ الْبَائِعَ وَحْدَهُ مَثَلًا أُجْرَةُ الْكَائِنِ لِلْمَكِيلِ
 وَالْوَزْنُ أَنْ لِلْمَوْزُونِ الْمَبْدِيعِ تَلْزِمُ الْبَائِعَ وَحْدَهُ . هَذَا
 فِي الْمَكِيلِ وَالْمَعْدُودَاتِ وَالْمَذْرُوعَاتِ وَالْمَوْزُونِ الْبَائِعِ لَمْ
 تُبْعَ جُزْأً فَهَذِهِ الْمَصَارِفُ تَلْزِمُ الْبَائِعَ لِأَنَّ الْكَائِلَ
 وَالْعَدَّ وَالذَّرْعَ وَالْوَزْنَ مِنْ مُتَمِّمَاتِ تَسْلِيمِ الْمَبْدِيعِ وَلَمَّا
 كَانَ تَسْلِيمُ الْمَبْدِيعِ لَازِمًا لَهُ فَيَلْزِمُهُ مَا يَتِمُّ بِهِ نَفَقَةُ مَا
 يَكُونُ بِهِ تَسْلِيمُ الْمَبْدِيعِ لَازِمَةً لَهُ (مَجْمَعُ الْأَنْهَارِ) . فَإِذَا
 بَاعَ شَخْصٌ حِمْلَ سَفِينَةٍ حَاطَبًا كُلِّ قِنْطَارٍ بِعِشْرِينَ قَرِشًا
 فَأُجْرَةُ تَسْلِيمِ الْقِنْطَارِ تَلْزِمُ الْبَائِعَ إِلَّا أَنْ الْعَمَلُ فِي
 زَمَانِنَا جَارٍ عَلَى أَخَذِ الْأُجْرَةِ مِنَ الْمُشْتَرِي حَسَبِ النَّظَامِ
 الْمُخْصُوصِ وَكَذَلِكَ أُجْرَةُ إِفْرَاقِ الْحِنْطَةِ فِي الْأَعْدَالِ (الْأَكْيَاسِ
) تَعُودُ عَلَى الْبَائِعِ وَكَذَلِكَ إِذَا اشْتَرَى مَاءً مِنْ السَّقَاءِ
 بِالْقِرْبَةِ فَصَبَّ الْمَاءَ فِي إِنَاءِ الْمُشْتَرِي يَعُودُ عَلَى الْبَائِعِ (
 نُظْمُ الْمَادَّةِ 43) وَيُعْتَبَرُ فِي ذَلِكَ الْعُرْفُ (هِنْدِيَّةٌ)
 وَإِنْ سَمَّا قِيلَ (لَمْ تُبْعَ جُزْأً) لِأَنَّ مَا يُبَاعُ جُزْأً لَا يَحْتَاجُ
 إِلَى الْكَائِلِ وَالْعَدِّ أَوْ الْوَزْنِ أَوْ الذَّرْعِ وَلِذَلِكَ فَأُجْرَةُ
 ذَلِكَ لَا تَلْزِمُ الْبَائِعَ كَمَا سَيُبَيَّنُ ذَلِكَ فِي الْمَادَّةِ الْآتِيَةِ :
 مَصَارِفُ الدَّسَالَةِ - إِذَا بَاعَ الدَّسَالُ مَا لَا بِإِذْنِ صَاحِبِهِ تُوْخَذُ
 أُجْرَةُ الدَّسَالَةِ مِنَ الْبَائِعِ وَلَا يَعُودُ الْبَائِعُ بِشَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ
 عَلَى الْمُشْتَرِي لِأَنَّهُ الْعَاقِدُ حَقِيقَةً وَطَاهِرُهُ أَوْ نَحْوَهُ لَا يُعْتَبَرُ
 الْعُرْفُ هُنَا لِأَنَّهُ لَا وَجْهَ لَهُ